

Distr.: General
16 December 2011
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان

الدورة التاسعة عشرة

البندان ٢ و ٣ من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان
وتقارير المفوضية السامية والأمين العام
تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية
والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

تجميع تحليلي للتقارير الخطية الواردة والمقدمة أثناء المشاورة المعنية
بالتقرير المرحلي بشأن مشروع المبادئ التوجيهية المتعلقة بالفقر المدقع
وحقوق الإنسان

تقرير المفوضية السامية لحقوق الإنسان

موجز

عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ١٩/١٥، يلخص هذا التقرير المساهمات المقدمة في المشاورة المتعددة أصحاب المصلحة بشأن الموجز المشروح لمشروع المبادئ التوجيهية المتعلقة بالفقر المدقع وحقوق الإنسان على النحو الذي بينته المقررة الخاصة المعنية بالفقر المدقع وحقوق الإنسان. وتألقت المشاورة من تقارير خطية قدمتها بعثات دائمة، ومؤسسات وطنية لحقوق الإنسان، ومنظمات دولية، ومنظمات غير حكومية، وخبراء مستقلون، إضافة إلى بيانات شفوية قُدمت خلال اجتماع عُقد على مدى يومين في جنيف. ويعرض التقرير نتائج المشاورة في شكل تعليقات محددة على أقسام عامة وأقسام فرعية وفقرات فردية من موجز مشروع المبادئ التوجيهية المقترح من المقررة الخاصة، بغية طرح الصيغة النهائية للمبادئ التوجيهية المنقحة على المجلس في دورته الحادية

والعشرين لتمكينه من اتخاذ قرار بشأن التدابير التي يتعين اتخاذها مستقبلاً لاعتماد المبادئ التوجيهية المتعلقة بحقوق الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع. وبشكل عام، أعرب أصحاب المصلحة، أثناء المشاورات، عن تأييدهم لموجز وهيكل مشروع المبادئ التوجيهية على النحو الذي بينته المقررة الخاصة وتأكيدهم لصلة المعايير والمبادئ القائمة المتعلقة بحقوق الإنسان بمكافحة الفقر.

المحتويات

الصفحة	الفقرات		
٤	٢-١	مقدمة - أولاً -
٥	٤-٣	الآراء العامة بشأن مشروع المبادئ التوجيهية..... ثانياً -
٦	٩٢-٥	تجميع تحليلي للتعليقات على مشروع المبادئ التوجيهية..... ثالثاً -
٦	٦-٥	ألف - التعليقات العامة.....
٧	١٦-٧	باء - فيما يتعلق بالجزء الثاني: "الأساس المنطقي لوضع المبادئ التوجيهية المتعلقة بحقوق الإنسان والفقير المدقع".....
٨	٢٠-١٧	جيم - فيما يتعلق بالجزء الثالث: "الإطار النظري".....
١١	٢٤-٢١	دال - فيما يتعلق بالجزء الرابع: "استعراض أوجه الحرمان الأساسية الكامنة والمتشابكة التي يواجهها الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع....."
١٢	٢٦-٢٥	هاء - فيما يتعلق بالجزء الخامس: "مقترحات لتحسين مشروع المبادئ التوجيهية المتعلقة بالفقير المدقع وحقوق الإنسان".....
١٣	٥١-٢٧	واو - فيما يتعلق بالجزء الخامس، القسم ١: "المبادئ العامة لحقوق الإنسان".....
١٧	٦٩-٥٢	زاي - فيما يتعلق بالجزء الخامس، القسم ٢: "المبادئ التوجيهية العامة المتعلقة بالسياسات".....
٢٠	٩٢-٧٠	حاء - فيما يتعلق بالجزء الخامس، القسم ٣: "الالتزامات المحددة القائمة على الحقوق".....
٢٥	٩٣	الخطوات التالية - رابعاً -

أولاً - مقدمة

١- في عام ٢٠٠١، شددت لجنة حقوق الإنسان آنذاك (فيما بعد مجلس حقوق الإنسان) على الحاجة إلى وضع مجموعة من المبادئ بشأن تنفيذ القواعد والمعايير القائمة المتعلقة بحقوق الإنسان في سياق مكافحة الفقر المدقع. واستجابة لذلك، فوضت اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان فريقاً مخصصاً من الخبراء مهمة إعداد مشروع مبادئ توجيهية بشأن الفقر المدقع وحقوق الإنسان. وقدمت اللجنة الفرعية هذه المبادئ إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الثانية المعقودة في عام ٢٠٠٦ (A/HRC/2/2-A/HRC/Sub.1/58/36) ووافق عليها المجلس في قراره ٩/٢٠٠٦. وخلال الفترة من عام ٢٠٠٦ إلى عام ٢٠٠٩، أجرت المفوضية السامية لحقوق الإنسان مشاورات بشأن مشروع المبادئ التوجيهية. وتم تجميع وتحليل آراء الدول، ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية، وهيئات المعاهدات والإجراءات الخاصة، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والمنظمات غير الحكومية، وغيرهم من أصحاب المصلحة، وأدرجت في تقرير قُدم إلى المجلس في عام ٢٠٠٩ (A/HRC/11/32). وعقب تلك المشاورات، دعا مجلس حقوق الإنسان السيدة مغدالينا سيولفيدا كارمونا، الخبيرة المستقلة المعنية بمسألة حقوق الإنسان والفقر المدقع آنذاك (وهي الآن المقررة الخاصة المعنية بالفقر المدقع وحقوق الإنسان)، إلى تيسير عملية تحقيق مزيد من التقدم في مشروع المبادئ التوجيهية بتقديم توصيات لمساعدة الدول في تحسين المشروع وإدراج نتائج المشاورات فيه. وقدمت الخبيرة المستقلة تقريرها إلى المجلس في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ (A/HRC/15/41). واستجابة لذلك، دعا المجلس المفوضية السامية لحقوق الإنسان إلى عقد مشاورة واسعة النطاق بشأن مشروع المبادئ التوجيهية استناداً إلى موجز المشروع المدرج في التقرير المشار إليه أعلاه. وكان الهدف من هذه المشاورة هو الحصول على مدخلات من مجموعة واسعة من الأطراف الفاعلة، لا سيما الدول والمختصين بالتنمية، بحيث يتسنى التوصل إلى توافق في الآراء وتحقيق اتفاق عام بشأن مشروع المبادئ التوجيهية. ويعرض هذا التقرير بالتفصيل نتائج تلك المشاورات^(١). وسوف تقدم المقررة الخاصة، استناداً إلى هذا التقرير، صيغة نهائية لمشروع المبادئ التوجيهية إلى مجلس حقوق الإنسان في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢.

٢- وفي ضوء الهدف المتوخى من هذا التقرير والمتمثل في دعم جهود المقررة الخاصة في إعداد المشروع النهائي وتيسير الحصول على مزيد من المدخلات من جانب أصحاب المصلحة، تم إعداد هيكل هذا التقرير وفقاً لمشروع المبادئ التوجيهية المشروع (انظر الوثيقة HRC/15/41، المرفق) وللأسئلة المقدمة لأصحاب المصلحة في الاستبيان المرفق بتقرير المقررة الخاصة. ومن ثم، جرى تحليل التقارير والبيانات وتصنيفها بحسب صلتها بكل قسم،

(١) استناداً إلى التقارير الخطية والبيانات الشفوية المقدمة أثناء الاجتماع التشاوري المعقود في جنيف يومي ٢٢ و٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١١.

وكذلك، عند الاقتضاء، بحسب الفقرات أو الحروف التي تشير إليها هذه التقارير والبيانات، بالإضافة إلى ملخصات قصيرة للأقسام المختلفة تقدم استعراضاً للتعليقات. وتم استنساخ الأسئلة الواردة في الاستبيان المتعلق بكل قسم في عناوين الأقسام.

ثانياً - الآراء العامة بشأن مشروع المبادئ التوجيهية

نقاط الالتقاء

٣- حظيت تقييحات مشروع المبادئ التوجيهية الحالي التي أعدها المقررة الخاصة بتأييد واسع النطاق. فقد أيد أصحاب المصلحة بقوة التشديد الخاص الذي أولي، في جميع أحزاء المشروع، للنساء والأطفال بوصفهم فئة مستضعفة مشتركة في جميع الفئات الأخرى. وأتفق بصورة عامة على أن للفقر المدقع سمات مادية وغير مادية أيضاً، أبرزها التمييز والوصمة الاجتماعية المرتبطة به والعمليات والمؤسسات التي يصدر عنها التمييز. ولوحظ توافق كبير فيما بين الأطراف بشأن الحاجة إلى إدراج فقرة مستقلة عن الفساد، وإلى الإشارة بصورة صريحة إلى تلك الجوانب من العمليات الإدارية التي تزيد من حدة الفقر. وعلاوة على ذلك، دعا عدد من أصحاب المصلحة إلى زيادة التركيز على ثقافة حقوق الإنسان بوصفها استراتيجية لمكافحة الفقر، وإلى الإشارة بصورة أكثر صراحة إلى دور وسائط الإعلام في إحداث الوصمة الاجتماعية وفي مكافحتها. وتكررت أيضاً الدعوات المنادية بتعزيز جهود التصدي للأسباب الهيكلية للفقر المدقع؛ ومن بين تلك الأسباب النظام الاقتصادي العالمي وأزمة الديون، وسلوك الشركات عبر الوطنية، والوضع المتعلق بالحق في التنمية، والبيئة العالمية، وتغير المناخ. ودعت أيضاً عدة أطراف إلى اتباع نهج مباشر بدرجة أكبر إزاء الضمان الاجتماعي، على النحو المبين في بعض المفاهيم، مثل التحويلات الاجتماعية الأساسية والحدود الاجتماعية الدنيا. وتكررت أيضاً الإشارة إلى ضرورة دعوة الدول إلى تنفيذ السياسات النقدية الرامية إلى زيادة العائد اللازم لتنفيذ جدول أعمال مشروع المبادئ التوجيهية. كما اتفق أصحاب المصلحة على نحو واسع في رغبتهم في تحقيق تكامل واضح بين مشروع المبادئ التوجيهية والصكوك الدولية القائمة الأخرى المتعلقة بمكافحة الفقر (المدقع)^(٢)، واتفقوا كذلك على ضرورة تأكيد أهمية دور الجهات الفاعلة غير الحكومية في

(٢) تشمل الصكوك التي أُشير إليها تحديداً الأهداف الإنمائية للألفية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والمبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، والمبادئ التوجيهية الطوعية لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصائد الأسماك والغابات، وبرنامج منظمة العمل الدولية لتوفير العمل اللائق، والاتفاق العالمي، والمبادئ العامة والمبادئ التوجيهية الخاصة بمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان لنهج يقوم على حقوق الإنسان يتبع حياض استراتيجيات الحد من الفقر.

مكافحة الفقر المدقع. وأخيراً، اقترح مراراً وتكراراً وضع استراتيجية عملية ومفصلة لمشروع المبادئ التوجيهية، على نحو يشدد على الغرض المنشود وهو أن تكون هذه المبادئ عملية وقابلة للتطبيق.

نقاط بحاجة للتوضيح

٤- تحتاج بضع مسائل لمزيد من التوضيح: أولاً، اتفق جميع أصحاب المصلحة على التركيز على النساء والأطفال بوصفهم الفئتين الرئيسيتين المشتركين في جميع أشكال التعرض للفقر المدقع. واقترح عدد من الأطراف ذكر فئات أخرى معرضة بشكل خاص للفقر المدقع، لا سيما فئات (كبار السن، والمعوقين، والمهاجرين، واللاجئين وملتزمسي اللجوء، والأقليات الإثنية أو العرقية أو اللغوية، والمرضى (لا سيما المصابين بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز)، وذوي الأوضاع الاجتماعية التقليدية (مثل الطبقات الاجتماعية الدنيا)، والفئات المقيمة في موقع جغرافي معين (لا سيما سكان المناطق الريفية)، وذوي الأصول الأخرى، لا سيما الشعوب الأصلية. ثانياً، أشار أصحاب المصلحة إلى أن طبيعة الالتزامات المذكورة في مشروع المبادئ التوجيهية بحاجة إلى توضيح وأنه ينبغي التفرقة بين الإشارات إلى الالتزامات القانونية القائمة أصلاً، من جانب، وبين المبادئ والسياسات المرتكزة على توافق الآراء، من جانب آخر. ثالثاً، يقتضي هذا التوضيح أيضاً بيانات صريحة بشأن إمكانية التقاضي على الأقل بشأن بعض الالتزامات المذكورة في مشروع المبادئ التوجيهية، خاصة الالتزامات المتعلقة بالحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المعترف بها. رابعاً، رغم أن معظم الأطراف أشارت إلى اعتقادها بأن الحقوق المدرجة في مشروع المبادئ التوجيهية ذات طبيعة شاملة فيما يتعلق بأهدافها، فقد قدمت عدة اقتراحات بإدراج حقوق (مسائل) محددة أو إلقاء الضوء عليها. وسلطت عدة أطراف الضوء على الحق في الغذاء وفي مياه الشرب المأمونة والصرف الصحي، وكذلك على أهمية مراعاة الحق في الخصوصية وفي الحياة الأسرية. وعلاوة على ذلك، اقترح أن يُنص صراحة على عدد من الحقوق المدنية والسياسية، منها حرية التعبير والدين.

ثالثاً - تجميع تحليلي للتعليقات على مشروع المبادئ التوجيهية

ألف - التعليقات العامة

٥- أشار الممثل الدائم لفرنسا، جان باتست ماتاي، في ملاحظاته الافتتاحية للمشاوره، إلى أن النهج الذي تسير المبادئ التوجيهية وفقه يركز على ترابط جميع حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة، وعلى مبادئ مشاركة من يعيشون في فقر مدقع وتمكينهم. وأكدت مفوضة

الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، نافانيشيم بيلاي، التداخل بين الفقر المدقع وحقوق الإنسان: فمن جهة، كثيراً ما يتعرض الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع كذلك للحرمان من حقوق الإنسان المكفولة لهم، سواء المدنية والسياسية أم الاقتصادية والاجتماعية. ومن جهة ثانية، لا غنى عن اتباع نهج يقوم على حقوق الإنسان إزاء التخفيف من الفقر المدقع حتى يتسنى فهم الوضع ومواجهته. وأضافت رئيسة مجلس حقوق الإنسان والممثلة الدائمة لأوروغواي، لاورا دوبيوي لاسير، أن العديد من التقارير الخطية المقدمة تتوافق بشأن عدة ملاحظات جوهرية تتعلق بالفقر المدقع، إذ توافقت الآراء بشكل خاص على أهمية كرامة الإنسان، وعدم التمييز، والحصول على السلع والخدمات الأساسية، والسيادة الفعالة للقانون التي تعزز أعمال حقوق الإنسان، والاعتراف بشدة استضعاف فئات محددة، ورؤية متكاملة للتنمية البشرية.

٦- ولاحظت المقررة الخاصة المعنية بالفقر المدقع وحقوق الإنسان، مغلدينا سيولفيدا كارمونا، أنه ينبغي لأصحاب المصلحة، عند النظر في التنقيحات والإضافات المتعلقة بمشروع المبادئ التوجيهية، أن يضعوا في الاعتبار الغرض العام المنشود من هذه المبادئ وهو أن تكون توجيهاً عملياً لراسمي السياسات، وأداة للدعوة في يد منظمي حملات مكافحة الفقر، بل والأهم من ذلك أن تكون وسيلة لتمكين الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع. وقالت إن أي نهج قائم على الحقوق إزاء الحد من الفقر يمثل بالفعل قيمة مضافة، سواء من حيث فهم أسباب الفقر أو من حيث التصدي لها. وأشارت أيضاً إلى أن الدول بدأت في عملية وضع مشروع المبادئ التوجيهية، ولذلك يجب عليها أن تؤدي دوراً فعالاً في الانتهاء منها.

باء - فيما يتعلق بالجزء الثاني: "الأساس المنطقي لوضع المبادئ التوجيهية المتعلقة بحقوق الإنسان والفقر المدقع"

سؤال: "استناداً إلى تقرير الخبيرة المستقلة (HRC/15/41)، ما القيمة التي تضيفها المبادئ التوجيهية المتعلقة بحقوق الإنسان والفقر المدقع؟"

٧- ذكرت حكومة كندا واللجنة الوطنية الفرنسية لحقوق الإنسان بتعاريف الفقر التي وضعتها اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، والخبيرة المستقلة السابقة المعنية بالفقر المدقع وحقوق الإنسان، وهيئات أخرى، وقدمتا توصية بأن يتبع مشروع المبادئ التوجيهية نهجاً عاماً وشاملاً إزاء معالجة مسألة الفقر المدقع. وفي هذا السياق، أضافت مؤسسة إدموند رايس الدولية أنه ينبغي التركيز على الأسباب الهيكلية للفقر المدقع، ومنها الإقصاء الاجتماعي والتمييز اللذان تم تحديدهما بالفعل في المشروع الحالي للمبادئ التوجيهية.

٨- ورحبت حكومة غواتيمالا بالتركيز على فئات ضعيفة محددة وبالتركيز بشكل خاص على النساء والأطفال. ومع ذلك، أكدت حكومتا المغرب والفلبين مجدداً أن الهدف المعلن لمشروع المبادئ التوجيهية هو ألا تركز بالتفصيل على فئات ضعيفة محددة، وألا تخلق، بالطبع، فئة ضعيفة جديدة، ورغم ذلك وافقت الحكومتان على منح النساء والأطفال حيزاً مناسباً في جميع أجزاء المشروع.

٩- وشددت لجنة أذربيجان الوطنية لحقوق الإنسان (أمين المظالم المعني بحقوق الإنسان) واللجنة القطرية الوطنية لحقوق الإنسان على القيمة المضافة الناتجة عن التصدي بصورة محددة للوصم والتمييز ضد الفقراء.

١٠- وأشارت حكومتا بيرو والسويد إلى الدور المحوري للتمكين في محاربة الفقر المدقع. ومع ذلك، وجهت الحكومتان الانتباه إلى أن حقوق الإنسان ليست هي التي تمكن الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع وإنما هي مجرد وسيلة تساعدهم على تمكين أنفسهم. وبهذا المعنى، يمثل مشروع المبادئ التوجيهية إطاراً للاعتراف بمطالب الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع فيما يتعلق بحقوق الإنسان.

١١- وشددت حكومات بلغاريا وجنوب أفريقيا وسلوفينيا والفلبين، وكذلك لجنة المكسيك الوطنية لحقوق الإنسان، ولجنة جنوب أفريقيا لحقوق الإنسان، ورابطة مجتمع البابا يوحنا، وجماعة السيدة العذراء للبعثات التبشيرية، والتحالف الدولي للمعوقين، واللجنة الفرعية المعنية باستئصال الفقر، على أن مشروع المبادئ التوجيهية عنصر لرصد حقوق الإنسان التي تكفلها الأمم المتحدة، ومن ثم ينبغي أن يُعامل هذا المشروع على أنه عنصر مكمل للالتزامات الدولية القائمة المتعلقة بمكافحة الفقر المدقع وتجسيد وتوضيح لها. وأشار إلى وجود تآزر خاص بين المشروع وبين العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الذي ينبغي أن يكون المشروع أداة لتنفيذه. ولذلك، ينبغي لهذه المبادئ أن تذكر الدول صراحة بالتزاماتها بموجب العهد الذي يُعد الوفاء به مقياساً للالتزام الدول بمكافحة الفقر المدقع.

١٢- ودعت حكومة بيرو ومعهد الشمال والجنوب إلى أن تتناول هذه الدورة الطرق التي يمكن أن تسهم بها المبادئ التوجيهية في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. واقترحا أن يبين مشروع المبادئ التوجيهية، مثلاً، الكيفية التي ستتقدم بها عملية التمكين في الواقع العملي، وذلك بالدعوة إلى وضع أدلة "إرشادية" محددة.

١٣- واقترحت حكومتا فنلندا والمكسيك أن يشار، في الأساس المنطقي، إلى المنافع الاقتصادية التي تعود بها عملية استئصال الفقر، وإلى تعزيز الوثام الاجتماعي نتيجة تقليص التفاوت الاجتماعي، لا سيما في المجتمعات الخارجة من نزاعات والمجتمعات التي تمر بمراحل انتقالية. وأضافت حكومة بوليفيا أن التوقع العام الذي رسمه مشروع المبادئ التوجيهية بشأن

الفقر ينبغي أن يكون اجتماعياً واقتصادياً، بغية دعم مختلف أشكال إعادة التوزيع الاقتصادي كهدف أساسي.

١٤- وأشارت حكومة ليتوانيا إلى أن المبادئ التوجيهية قد تعكس بصورة أوضح أهمية التزام المجتمع بكامله باستتصال الفقر، وهي مهمة لا ينبغي أن تقتصر المشاركة فيها على الحكومات وإنما ينبغي أن يشارك فيها أيضاً المجتمع المدني وقطاع الأعمال التجارية.

١٥- ووجهت حكومة كندا الانتباه إلى ضرورة تجنب الأسلوب الإلزامي في نص الوثيقة، نظراً إلى الطبيعة غير الإلزامية للمبادئ التوجيهية.

استنتاجات تحليلية بشأن القسم

١٦- توافقت الآراء بصورة واسعة على ضرورة النظر إلى مشروع المبادئ التوجيهية باعتباره مكملاً لوثائق حقوق الإنسان الأخرى^(٣)، لا سيما العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وعلى أن هذه المبادئ تمثل إطاراً مهماً لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية وما بعد الأهداف الإنمائية للألفية^(٤). وينبغي النظر في هذه المبادئ في السياق الأوسع للإدارة الرشيدة للشؤون الاجتماعية والاقتصادية^(٥). وقد اتفقت جميع الأطراف بالفعل على أهمية التركيز على الشروط المشتركة بشكل عام، والتركيز بشكل خاص على النساء والأطفال. وأشار بعض فرادى الأطراف إلى عدد من الشروط الإضافية، وإن اتفق الجميع على ضرورة المحافظة على تركيز واسع النطاق وشامل. وينبغي أيضاً لهذا التوافق في الآراء أن يوجه أية مناقشة بشأن صلاحية أي تعريف محدد للفقر المدقع. وعلاوة على ذلك، سلطت الأطراف الضوء على أهمية مكافحة الوصم والتمييز^(٦) بوصفهما من الأسباب الهيكلية للفقر المدقع، وسلطت الضوء أيضاً على الاعتماد على التمكين^(٧) بوصفه عنصراً أساسياً لمكافحة الفقر المدقع.

(٣) انظر تقارير حكومات بلغاريا، وجنوب أفريقيا، وسلوفينيا، والفلبين، وكذلك تقارير لجنة المكسيك الوطنية لحقوق الإنسان، ولجنة جنوب أفريقيا لحقوق الإنسان، ورابطة مجتمع البابا يوحنا، وجماعة السيدة العذراء للبعثات التبشيرية، والتحالف الدولي للمعوقين، واللجنة الفرعية المعنية باستتصال الفقر، وذلك على الموقع الشبكي www.ohchr.org.

(٤) انظر تقرير حكومة بيرو وتقرير معهد الشمال والجنوب.

(٥) انظر تقارير حكومات فنلندا والمكسيك وبوليفيا.

(٦) انظر تقرير لجنة أذربيجان الوطنية لحقوق الإنسان (أمين المظالم المعني بحقوق الإنسان) واللجنة القطرية الوطنية لحقوق الإنسان.

(٧) حكومتا بيرو والسويد.

جيم - فيما يتعلق بالجزء الثالث: "الإطار النظري"

سؤال: "بالنظر إلى أن معظم الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع هم من الأطفال، هل ينبغي أن تفرد المبادئ التوجيهية قسماً خاصاً لهذه الفئة المحددة، أم هل ينبغي لهذه المسألة أن تكون مشتركة في جميع أجزاء النص؟ (A/HRC/15/41، الفقرة 19)، وما هو الوضع بشأن الفئات المحددة الأخرى؟"

١٧- لاحظت حكومات سويسرا، وشيلي، وكندا، ولبنان، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، والنرويج، وكذلك لجنة الحقوق الدولية، أن الأطفال يمثلون فئة أساسية مهمة بين الفئات الأشد تعرضاً للفقر المدقع. ومع ذلك، اتفقت هذه الجهات على ضرورة النظر إلى فقر الأطفال في سياق فقر والديهم، والنظر إليه، عموماً، كمسألة مشتركة في إطار المشكلة المجتمعية الأوسع نطاقاً المتمثلة في الفقر المدقع. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لأطفال الشوارع والطفلات الذين يتكرر وقوعهم ضحايا للفقر المدقع وللتمييز الجنساني. وأضافت نجاة معلا مجيد، المقررة الخاصة المعنية ببيع الأطفال وبغاء الأطفال واستغلال الأطفال في المواد الإباحية، أن تناول مسألة الأطفال الذين يعيشون في فقر مدقع ينبغي أن يركز على المبادئ التوجيهية الأربعة لاتفاقية حقوق الطفل، وهي ضرورة اعتراف القانون بالأطفال الذين يعيشون في فقر مدقع، وضرورة احترام حقوقهم وكرامتهم، وضرورة حماية سلامتهم البدنية والنفسية وأمنهم ونموهم، وضرورة تشجيع ومراعاة حريتهم في التعبير. ونسجاً على نفس المنوال، ينبغي توفير الحماية الكاملة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية للأطفال الذين يعيشون في فقر مدقع.

١٨- وشددت حكومات الأرجنتين، وإكوادور، وألمانيا، وفرنسا، وفنلندا، وكندا، وكذلك اللجان الوطنية لحقوق الإنسان في الأردن وجنوب أفريقيا وماليزيا واهند، وأمين المظالم في البوسنة والهرسك، على أن من الملائم إدراج إشارة محددة للفئات الضعيفة الأخرى، لا سيما النساء والمسنين والمعوقين، بمن فيهم من أقعدتهم النزاعات المسلحة، والعمال المهاجرون، واللاجئون وملتمسو اللجوء، والأقليات الإثنية والعرقية واللغوية، والمصابون بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز، والمنتجون للطبقات الاجتماعية الدنيا، فقراء الريف، والشعوب الأصلية. وأشارت الجهات المذكورة إلى أن هذه الفئات تعاني من أشكال متعددة من التمييز، وأنها في أمس الحاجة إلى الحماية. وقالت إن هذه الفئات لا ينبغي أن تتخلل جميع أجزاء نص المبادئ التوجيهية فحسب، إنما ينبغي أن يُفرد لها جزء خاص يعترف بها كفئات رئيسية مستهدفة ينبغي تخليصها من فقرها باتباع نهج متعدد الأوجه.

١٩- ووجهت حكومة كندا الانتباه إلى الحاجة إلى التفريق الواضح بين الأطراف الفاعلة الحكومية وغير الحكومية وبين التزامات كل من هذه الأطراف إزاء حقوق الإنسان. فمن واجب الدول، بوصفها الجهات الأساسية التي تحمل على عاتقها الوفاء بالالتزامات الدولية،

أن تحترم حقوق الإنسان وتفي بها، في حين يجب على الجهات غير الحكومية أن تحمي حقوق الإنسان وتعززها. وفي هذا السياق، شددت حكومة جنوب أفريقيا على المسؤولية المشتركة التي تتحملها الشركات عن التدهور البيئي، وتدني ظروف العمل، وعمل الأطفال.

استنتاج تحليلي بشأن القسم

٢٠- تؤكد التقارير المتعلقة بهذا القسم وتوجز بعض النقاط الرئيسية التي طُرحت في المناقشات المتعلقة بالأساس المنطقي. واتفق جميع الأطراف، مرة أخرى، على ضرورة التركيز على النساء والأطفال بوصفهم الفئتين الرئيسيتين اللتين تنالهما جميع أشكال التعرض للفقر المدقع. واقترح عدد من الأطراف ذكر فئات أخرى باعتبارها معرضة بشكل خاص للفقر المدقع، لا سيما فئات (كبار) السن، والمعوقين، والمهاجرين، واللاجئين وملتسمي اللجوء، والأقليات الإثنية أو العرقية أو اللغوية، والمرضى (لا سيما المصابين بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز)، وذوي الأوضاع الاجتماعية التقليدية (مثل الطبقات الاجتماعية الدنيا)، والفئات المقيمة في مكان جغرافي معين، لا سيما سكان المناطق الريفية)، وذوي الأصول الأخرى، لا سيما الشعوب الأصلية. وعلاوة على ذلك، تكررت الإشارة إلى الخصائص المميزة للجهات الفاعلة غير الحكومية، وكذلك، وبشكل خاص، إلى الشركات فيما يتعلق بطبيعة الواجبات الملقاة على عاتقها والمسؤولية المشتركة التي تضطلع بها للتصدي لجنوب الفقر المدقع.

دال - فيما يتعلق بالجزء الرابع: "استعراض أوجه الحرمان الأساسية الكامنة والمتشابكة التي يواجهها الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع"

سؤال: الرجاء تحديد أوجه الحرمان الأساسية والمتشابكة والعقبات الأخرى التي يواجهها الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع، بالإضافة إلى ما هو مدرج في هذا القسم من التقرير"

٢١- أوصت حكومة جنوب أفريقيا، وكذلك جماعة السيدة العذراء، والشراكة الدولية المعنية بالميزانية، والبرنامج الدولي للتدريب في ميدان حقوق الإنسان، بإضافة إشارة إلى السياق الاقتصادي الأوسع نطاقاً الذي يؤثر على حدوث الفقر المدقع. وأشارت هذه الجهات، بشكل خاص، إلى الاختلالات في مجال التجارة وإلى الأزمة المالية العالمية، ولاحظت أن للسياسة النقدية والتأثير السلبي للدين العام دوراً في حدوث الفقر المدقع.

٢٢- واقترحت حكومتا إكوادور وفنلندا، وكذلك لجنة المكسيك الدولية لحقوق الإنسان ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن يُضاف إلى مشروع المبادئ بعض الفئات باعتبارها معرضة بشكل خاص لممارسات تمييزية مباشرة أو غير مباشرة، لا سيما الطفلات، والمهاجرين الريفيين، وأطفال المهاجرين، فضلاً عن الأشخاص ذوي الإعاقة.

٢٣- وأعربت حكومة النرويج، ولجنة سويسرا الفرعية المعنية باستئصال الفقر، والحركة الدولية لإغاثة الملهوف - العالم الرابع، ومنظمة الطفل الأوروبي، وموئل الأمم المتحدة، عن قلقها لأن بعض الشروط تزيد من التعرض للفقر المدقع؛ منها صحة الأم والطفل، ومسائل الصحة النفسية، والذئب الشخصي، وإدمان المخدرات، والمسكن غير الآمن، وانعدام الجنسية، والتشرد الداخلي.

استنتاجات تحليلية بشأن القسم

٢٤- تذبذبت الاستجابات لهذا الجزء من مشروع المبادئ التوجيهية بين المستوى الكلي والمستوى الجزئي. فعلى المستوى الكلي، دعا بعض الأطراف إلى أن يُنص بصورة أكثر صراحة على الإطار الاقتصادي الأوسع نطاقاً^(٨) الذي يحدث فيه الفقر المدقع. أما على المستوى الجزئي، فقد اقترحت الأطراف عدداً من فئات الجماعات التي يمكن إضافتها إلى الفئات المدرجة بالفعل في هذا القسم؛ وهي تشمل الطفلات، والمهاجرات الريفين، وأطفال المهاجرين، والأشخاص ذوي الإعاقة، وكذلك صحة الأم والطفل، ومسائل الصحة النفسية، والذئب الشخصي، وإدمان المخدرات، والسكن غير الآمن، وانعدام الجنسية، والتشرد الداخلي^(٩).

هاء - فيما يتعلق بالجزء الخامس: "مقترحات لتحسين مشروع المبادئ التوجيهية المتعلقة بالفقر المدقع وحقوق الإنسان"^(١٠)

سؤال: "هل هناك أي جوانب أو مسائل مهمة غير مدرجة في الموجز المشروع للمبادئ التوجيهية المقترحة لهذا القسم من التقرير؟"

٢٥- أشارت حكومة شيلي مجدداً (فيما يتعلق بالفقرة ٣٤) إلى أن الجانبين الأساسيين للحرمان الذي يعاني منه من يعيشون في فقر مدقع هما عدم الحصول على الخدمات العامة وعدم تلبية حقوقهم الأساسية. وينبغي تحديد أسباب ذلك، ووضع البرامج المناسبة، وإنشاء آليات للرصد.

(٨) انظر تقارير حكومة جنوب أفريقيا، وجماعة السيدة العذراء، والشراكة الدولية المعنية بالميزانية، والبرنامج الدولي للتدريب في ميدان حقوق الإنسان.

(٩) انظر التقارير المقدمة من حكومات إكوادور وسويسرا وفنلندا والنرويج، وكذلك من لجنة المكسيك الوطنية لحقوق الإنسان، وموئل الأمم المتحدة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ولجنة سويسرا الفرعية المعنية باستئصال الفقر، والحركة الدولية لإغاثة الملهوف - العالم الرابع، ومنظمة الطفل الأوروبي.

(١٠) لتقدم بيان منهجي للتقارير المتعلقة بالقسم الخامس، تم إدراج هذه التقارير، حيثما أمكن، وفقاً للفقرة التي تشير إليها التقارير في مشروع المبادئ التوجيهية. والتقارير الكاملة متاحة على الموقع الشبكي للمفوضية .www.ohchr.org

٢٦- وأشارت حكومات إكوادور وجنوب أفريقيا وفنلندا (فيما يتعلق بالفقرة ٣٦) إلى إمكانية ذكر جهات أخرى غير حكومية، إلى جانب المنظمات الدولية والشركات عبر الوطنية، باعتبارها مسؤولة عن أعمال حقوق الإنسان.

واو - فيما يتعلق بالجزء الخامس، القسم ١: "المبادئ العامة لحقوق الإنسان"

أسئلة: "هل قائمة مبادئ حقوق الإنسان المدرجة في هذا القسم (العناوين من ألف إلى زاي) شاملة بما يكفي أم ينبغي إدراج مبادئ أخرى في المبادئ التوجيهية المتعلقة بالفقر المدقع وحقوق الإنسان؟"

"هل هناك أي جوانب أو مسائل مهمة غير مدرجة في التوصيات المطبوعة بنيت ثقيل المقترحة في إطار كل مبدأ من المبادئ العامة لحقوق الإنسان في هذا القسم من التقرير؟"

٢٧- اقترحت حكومة إكوادور، فيما يتعلق بالنص الوارد تحت العنوان جيم، إدراج المفهوم المعاكس للتمييز، وهو التنوع، بوصفه شرطاً مهماً في مكافحة الفقر. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يُنص في المبادئ التوجيهية على التمييز في مكان العمل وكذلك التمييز في مجال الضمان الاجتماعي، لا سيما معاناة المرأة في هذا الصدد. وفيما يتعلق بالعنوان واو، أشارت الحكومة إلى وجوب ذكر مسألة حقوق الملكية الفكرية والحقوق الجماعية.

٢٨- وأشارت حكومة مصر إلى أن النهج القائم على الحقوق حيال الاستئصال الفعير المدقع ينبغي النظر إليه في إطار النهج القائم على الحقوق لتحقيق التنمية. ووجهت الحكومة أيضاً الانتباه إلى ما تطلق عليه النهج الموجه نحو السياسات الذي اعتمد في إطار المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان، التي أعلنت مؤخراً.

٢٩- وأوصت حكومة فنلندا اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في الأردن بأن يشار صراحة إلى الحق في تقرير المصير.

٣٠- واقترحت حكومة فرنسا، فيما يتعلق بالنص المدرج تحت العنوان دال، أن تُذكر المساواة بين الجنسين في مسألة الزواج. وينبغي بذل جهد عام لتجنب التمييز الجنسي. وفيما يتعلق بالعنوان هاء، شددت حكومة فرنسا على الأهمية البالغة للمشاركة وأنها ينبغي أن تشمل المشاركة الفعالة في وضع السياسات العامة.

٣١- وأوصت حكومة بيرو، فيما يتعلق بالفقرة المدرجة تحت العنوان هاء، أن تُضاف فئة المهاجرين إلى الفئات الضعيفة التي ينبغي ضمان تمثيلها في عملية اتخاذ القرارات. وفيما يتعلق بالعنوان زاي، دعت الحكومة إلى الاعتراف بوسائل الإعلام باعتبارها من أصحاب المصلحة المعنيين بتحقيق الشفافية وتوفير المعلومات.

٣٢- وأشارت **حكومة الفلبين** إلى أن مشروع المبادئ التوجيهية ينبغي أن يعكس مبدأ الأعمال التدريجي الذي اعتمد في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ودعت أيضاً إلى عدم إقبال مشروع المبادئ التوجيهية بمسائل إضافية، وإنما أن يظل النص سهل الفهم والاستخدام من جانب "عامة الناس". وفيما يتعلق بالعنوان باء، اقترحت الحكومة أن تعكس اللغة المستخدمة في هذه الفقرة قصد مشروع المبادئ التوجيهية المتمثل في تجنب خلق فئة ضعيفة جديدة. وفيما يتعلق بالعنوان دال، اقترحت الحكومة إضافة الأطفال إلى النساء بوصفهم فئة ضعيفة تستحق جهوداً خاصة للترويج لها. وفيما يتعلق بالعنوان هاء، اقترحت أن يُذكر في هذه الفقرة الحصول على المعلومات والتثقيف في مجال حقوق الإنسان. وفيما يتعلق بالعنوان زاي، أضافت وجوب ضمان إمكانية التراضي بشأن الحقوق التي تدعم تمكين الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع.

٣٣- وأوصت **مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان** باستخدام مشروع المبادئ التوجيهية كمحفل مناسب يتيح للاجئين وغير المواطنين مزيداً من المشاركة المباشرة. وينبغي أيضاً إتاحة المعلومات بلغات مختلفة.

٣٤- وأوصت **الحركة الدولية لإغاثة الملهوف - العالم الرابع**، فيما يتعلق بالعنوان باء، بإدراج مبدأ إضافي بعد العنوان دال بعنوان "اعتماد نهج متعدد الأبعاد لمكافحة الفقر". وأوصت كذلك بدمج العنوانين باء وهاء معاً.

٣٥- واقترحت **حكومة شيلي** و**صندوق الطفل في أنغولا** إدراج الحق في الهوية في القسم المتعلق بالمبادئ العامة لحقوق الإنسان.

٣٦- واقترحت **لجنة الحقوق الدولية**، فيما يتعلق بالعنوان باء، إدراج إشارة صريحة إلى الميل الجنسي والهوية الجنسية باعتبارهما من الأسس التي يُحظر التمييز استناداً إليها وفقاً لما يقتضيه القانون الدولي لحقوق الإنسان ولما هو معترف به في مجموعة قوانين الأمم المتحدة. بالإضافة إلى ذلك، وفيما يتعلق بالعنوان جيم، سلطت اللجنة الضوء على أهمية إيلاء اهتمام خاص إلى تطلعات واحتياجات سكان المناطق الريفية.

٣٧- واقترح **معهد الشمال والجنوب** أن يُشار إلى الحق في تقرير المصير في سياق الحديث عن الشعوب الأصلية، لا سيما فيما يتعلق بالحقوق في الأراضي التقليدية. وفيما يتعلق بالعنوان دال، اقترح المعهد ذكر العنف الجنسي والاعتداء الجنسي والاستغلال الجنسي. وأوصى كذلك بتوجيه الاهتمام إلى ضعف الفتيات بوجه خاص.

٣٨- وفي سياق الإشارة إلى دياحة اتفاقية حقوق الطفل، اقترحت **جمعية القلوب الرحيمة** أن يذكر في فقرة إضافية الدور المحوري للأسرة باعتبارها اللبنة الأساسية للمجتمع. وفيما يتعلق بالعنوان جيم، لاحظت الجمعية أن التثقيف في مجال حقوق الإنسان هو الذي يجعل مقدمي الخدمات العامة والخاصة على وعي بالمسائل المطروحة. وفيما يتعلق بالعنوان

زاي، أشارت الجمعية إلى أن الوسيلة الأكثر فعالية لمنع انتهاكات حقوق الإنسان المكفولة للأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع هي، مرة أخرى، التثقيف في مجال حقوق الإنسان في جميع مراحل الدراسة والتعلم.

٣٩- وأوصى جيسلاف كيدسيا، عضو اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بتسليط الضوء بشكل خاص على النهج القائم على الحقوق إزاء تخفيف الفقر المدقع، باعتباره بديلاً للنهج القائم على الاحتياجات وباعتباره يدعم عملية التمكين. واقترح أيضاً استكمال الإشارة إلى الكرامة الإنسانية بتعريف الفقر الذي اعتمد في الاتفاقية، وهو أنه "وضع إنساني قوامه الحرمان المستمر أو المزمّن من الموارد، والقدرات، والخيارات، والأمن، والقدرة على التمتع بمستوى معيشي لائق، وكذلك من الحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية الأخرى، على النحو الذي تنص عليه الصكوك الدولية لحقوق الإنسان".

٤٠- واقترح إيتان فلنر، الخبير المستقل، فيما يتعلق بالعنوان جيم، إضافة توصية تقضي بأن تستعرض الدول تشريعاتها لتدارك أي أوجه تحيز ضد الفقراء تنطوي عليها. وفيما يتعلق بالعنوان هاء، اقترح إضافة دعوة إلى الدول بأن تبادر إلى تمكين الأشخاص الذين يعيشون في فقر (مدقع). وفيما يتعلق بالعنوان زاي، حث على إضافة توصيات باعتبار الموظفين المدنيين مسؤولين عن أي سلوك تمييزي ضد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع، بإصلاح نظم الأحزاب السياسية والعملاء التي تعمل بطريقة تمييزية.

٤١- وعددت المقررة الخاصة المعنية ببيع الأطفال وبغاء الأطفال واستغلال الأطفال في المواد الإباحية، نجاة مجيد معلا، مبادئ حقوق الإنسان المهمة بصورة خاصة للأطفال، وهي تتضمن: المساواة وعدم التمييز على أساس السن وحظر التمييز الجنساني ضد الفتيات، والحصول على المعلومات، والحق في العلاج الفعال. وأضافت أنه ينبغي إيلاء اهتمام خاص للمبادئ الأساسية الأربعة لاتفاقية حقوق الطفل، لا سيما عدم التمييز (المادة ٢)، وإيلاء الاعتبار الأول لمصالح الطفل الفضلى (المادة ٣) والحق في الحياة والبقاء والنمو (المادة ٦) والمشاركة (المادة ١٢).

٤٢- ودعت حكومة المكسيك، فيما يتعلق بالعنوان ألف، إلى الإشارة إلى أهمية التنسيق الإداري لبرامج مكافحة الفقر، وأهمية الربط بين البرامج الاجتماعية والاقتصادية.

٤٣- واقترحت حكومة المغرب أن يُضاف إلى النص المدرج تحت العنوان ألف الحق في التعليم، وحقوق العمل، وحقوق التملك، والحق في الحياة الكريمة.

٤٤- وأوصت اللجنة الوطنية الأردنية لحقوق الإنسان بأن تُدرج في النص الوارد تحت العنوان ألف إشارة إلى الجهات الفاعلة غير الحكومية، لا سيما الوكالات الدولية المعنية بالمعونة والتنمية.

٤٥ - ودعا معهد علم الأخلاق وحقوق الإنسان المتعدد التخصصات إلى أن تُدرج تحت العنوان ألف في بداية مشروع المبادئ التوجيهية المسائل المتعلقة بالكرامة الإنسانية وعالمية حقوق الإنسان وترابطها وعدم قابليتها للتجزئة.

٤٦ - واقترحت حكومة ألبانيا أن تُذكر أيضاً بصورة محددة تحت العنوان ألف مسألة التمييز الجنساني القائم على أسس الممارسات التقليدية.

٤٧ - وكررت الأمانة العامة للتحالف العالمي لجمعيات الشابات المسيحيات، نياردازاي غومبونزفاندا، أن مشروع المبادئ التوجيهية يُمثل استراتيجية لاستئصال الفقر المدقع، لا سيما فيما يتعلق بالمرأة. وأشارت إلى أن مسألة الفقر تحتل مكانة بارزة في منهاج عمل بيجين، وحددت عدة مبادئ وأهداف يمكن إضافتها تحت العنوان دال، لا سيما التمكين.

٤٨ - وأوصت حكومة بوليفيا بأن يشار بصورة محددة، تحت العنوان هاء، إلى أهمية مشاركة أصحاب المصلحة في صياغة وتنفيذ السياسات العامة، بما في ذلك وبشكل خاص، السياسات التجارية.

٤٩ - ودعت المقررة الخاصة المعنية ببيع الأطفال وبغاء الأطفال واستغلال الأطفال في المواد الإباحية إلى أن يُنص أيضاً صراحة تحت العنوان هاء على حق الأطفال الذين يعيشون في فقر مدقع في الحصول على المعلومات، وفي التمكين من التعبير بحرية عن وجهات نظرهم، وفي أخذ آرائهم بعين الاعتبار بحسب سنهم ودرجة نضجهم.

٥٠ - وأشارت حكومة جنوب أفريقيا إلى أهمية النص، في الفقرة المعنونة زاي، على ضمان إمكانية التقاضي بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وأشارت بشكل خاص، في سياق تجربة جنوب أفريقيا، إلى الدعاوى القضائية الفعالة بشأن الحقوق في الأراضي وفيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز.

استنتاجات تحليلية بشأن القسم

٥١ - على غرار الأقسام السابقة، توافقت الآراء على نطاق واسع بشأن الحاجة إلى التكامل الصريح بين مشروع المبادئ التوجيهية والآليات الأخرى لحقوق الإنسان^(١١)، بما فيها العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية^(١٢) والمبدأ المدرج به المتعلق بالإعمال التدريجي، والتكامل الصريح أيضاً مع اتفاقية حقوق الطفل ومبادئها الأساسية^(١٣). وعلاوة على ذلك، سُلط الضوء على أهمية مساءلة المؤسسات الحكومية

(١١) انظر تقرير حكومة مصر.

(١٢) انظر تقرير جيسلاف كيدسيا، عضو اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

(١٣) انظر تقرير المقررة الخاصة المعنية ببيع الأطفال وبغاء الأطفال واستغلال الأطفال في المواد الإباحية، نجاة مجيد معلا.

والموظفين الحكوميين^(١٤)، وعلى الحاجة إلى جعل إطار الحقوق قابلاً تماماً للتقاضي بشأنه فيما يتعلق بالظروف المقترنة بحدوث الفقر المدقع^(١٥). وأشار أيضاً إلى الأهمية الأساسية للمشاركة^(١٦)، وشدد على ضرورة توسيع إطار مشروع المبادئ التوجيهية ليشمل الجهات الفاعلة غير الحكومية^(١٧)، كما شدد على الارتباط مع الحق في تقرير المصير^(١٨).

زاي - فيما يتعلق بالجزء الخامس، القسم ٢: "المبادئ التوجيهية العامة المتعلقة بالسياسات"

سؤالان: "هل قائمة المبادئ التوجيهية العامة المتعلقة بالسياسات المدرجة في هذا القسم (العناوين من حاء إلى كاف) شاملة بما يكفي أم ينبغي إدراج مبادئ توجيهية عامة أخرى تتعلق بالسياسات في المبادئ التوجيهية؟"

"هل هناك أي جوانب أو مسائل مهمة غير مدرجة في التوصيات المطبوعة بينط ثقليل المقترحة في إطار كل مبدأ من المبادئ التوجيهية العامة المتعلقة بالسياسات في هذا القسم من التقرير؟"

٥٢ - أكدت حكومة كندا أهمية التفرقة بين الالتزامات القانونية والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالسياسات في صياغة هذا القسم.

٥٣ - واقترحت اللجنة الوطنية الأردنية لحقوق الإنسان إدراج إشارة إلى "الرعاية الصحية الأساسية" تحت العنوان ياء. واقترحت أيضاً ضرورة النص على الدور الرقابي للهيئات الدولية تحت العناوين حاء وكاف. وفيما يتعلق بالعنوان ياء، أكدت على ضرورة إدراج العبارة "الاستراتيجيات المستدامة المتعلقة بالمساعدة والتعاون الدوليين، المعززة للإدارة الديمقراطية الرشيدة وبناء القدرات المحلية".

٥٤ - واقترح إيتان فلنر، الخبير المستقل، إضافة فقرة إلى هذا القسم تتناول الفساد بشكل محدد. واقترح، تحديداً، أن تسن الدول تشريعات تُلزم بالإفصاح عن مصادر دخل كبار المسؤولين ودمهم المالية، مع ضمان دخل كاف وظروف عمل لائقة للموظفين الحكوميين، ووضع إجراءات تتعلق بالشكاوى، وكذلك، عموماً، لتحديد ومكافحة أوجه الضعف الإدارية المسببة للفساد. واقترح أيضاً، تحت العنوان حاء، توصية الدول باعتماد سياسات نقدية تمكنها من توليد عائدات كافية لبرامج مكافحة الفقر، وبأن تسترشد هذه السياسات بالحد الأدنى من الالتزامات الأساسية المحددة في سياق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

(١٤) انظر تقرير إيتان فلنر، الخبير المستقل.

(١٥) انظر تقرير حكومي الفلبين وجنوب أفريقيا.

(١٦) انظر تقرير حكومي فرنسا وبوليفيا.

(١٧) انظر تقرير اللجنة الوطنية الأردنية لحقوق الإنسان.

(١٨) انظر تقرير حكومة الفلبين.

والثقافية، وإدراج ميزانيات لمكافحة الفقر، وبالوصول، بشكل منهجي، على البيانات المتعلقة بالفقر المدقع، وبأن تكون برامج مكافحة الفقر شاملة ومتعددة القطاعات وذات أهداف ومؤشرات، ومراعاة العوامل الجغرافية في ميزانيات مكافحة الفقر، وبتحديد وإصلاح التصميم المؤسسية التي تعوق برامج مكافحة الفقر. وفيما يتعلق بالعنوان طاء، أوصى أيضاً بأن تعتمد الدول منظوراً للطلب يشجع الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع على المبادرة إلى الاستفادة من الخدمات المقدمة لهم.

٥٥- وأشارت حكومة البرازيل، تحت العنوان حاء، إلى جهودها الذاتية لتحديد واستهداف البؤر الساخنة للفقر في إطار برنامجها المعنون "البرازيل دون بؤس".

٥٦- وكررت حكومة المكسيك، تحت العنوان نفسه، أهمية توافر الشفافية في البرامج الاجتماعية حتى يتمكن الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع من تحديد ما إذا كانوا ينتمون إلى فئة ضعيفة معينة وتحديد المنافع المتاحة لهم.

٥٧- وأوصى معهد علم الأخلاق وحقوق الإنسان المتعدد التخصصات بتعديل الفقرة ٥٤ المدرجة تحت العنوان حاء ليصبح نصّها كالتالي: "تحدد الدول تدابير معيّنة لرصد تنفيذ البرامج والسياسات العامة الرامية إلى الحد من الفقر المدقع". واقترح كذلك قلب ترتيب النقاط بحيث يُذكر أولاً جمع البيانات ثم وضع المعايير.

٥٨- وأشارت المقررة الخاصة المعنية ببيع الأطفال وبغاء الأطفال واستغلال الأطفال في المواد الإباحية، فيما يتعلق بالعنوان حاء، إلى أن فئات معينة من الأطفال الذين يعيشون في فقر مدقع تستحق حماية خاصة، لا سيما الأطفال المشردين، والأطفال المعوقين، والأطفال المهاجرين غير المصحوبين بذويهم، والأطفال العاملين في الخدمة المنزلية، والأطفال المتعرضين للاتجار والاستغلال الجنسي، والأطفال غير المسجلين.

٥٩- واقترحت حكومة إكوادور، فيما يتعلق بالعنوان طاء، أن يُنص على المسؤولية المشتركة للشركات في توفير المرافق والسلع والخدمات.

٦٠- وأشارت حكومة جنوب أفريقيا، تحت العنوان طاء أيضاً، إلى ضرورة إدراج استراتيجيات الوثام الاجتماعي في مشروع المبادئ التوجيهية، وإلى ضرورة وضع نظام للبيانات يتيح تحديد احتياجات الأسر المعيشية من البنية التحتية الأساسية والخدمات الأساسية.

٦١- واقترحت حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، تحت العنوان نفسه، التوصية بتنفيذ مجموعة من التحويلات الاجتماعية الأساسية التي ينبغي أن تحدها الدول بنفسها والتي من شأنها أن تحقق الحد الأدنى من أمن الدخل والحصول على الخدمات الأساسية.

٦٢- واقترحت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في إكوادور، أيضاً تحت العنوان طاء، أن يشار إلى السيادة الغذائية كوسيلة لضمان الاكتفاء الذاتي من الغذاء.

٦٣- واقترحت الشراكة الدولية المعنية بالميزانية، والبرنامج الدولي للتدريب في ميدان حقوق الإنسان، أن يُضاف تحت العنوان حاء بيان بشأن آثار الميزانية على الوفاء بالتزامات حقوق الإنسان، واقترحا، على وجه التحديد، أن تضاف عبارة "وبوجه خاص، ينبغي للحكومة أن تضمن زيادة ميزانيتها وتخصيصها وإنفاقها وفقاً للتزاماتها المتعلقة بحقوق الإنسان، ولا سيما التزامها بتحقيق المساواة وعدم التمييز. ويجب إيلاء أولوية مستمرة لحقوق الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع في مخصصات الميزانية ونفقاتها، وعدم خفض هذه المخصصات والنفقات ما لم، وإلى حين، تتمكن الحكومة من تحقيق تحسن ملموس في وضع الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع".

٦٤- وأشارت حكومة باكستان مجدداً تحت العنوان ياء، إلى أهمية التعاون الدولي لأي برنامج يستهدف مكافحة الفعالة للفقر.

٦٥- واقترح برنامج الأغذية العالمي، تحت العنوان نفسه، ربط الإشارة إلى بناء القدرات بالدعوة إلى وضع استراتيجيات الخروج والتسليم.

٦٦- واقترحت رابطة مجتمع البابا يوحنا، أيضاً تحت العنوان ياء، إدراج دعوة إلى الحكومات للوفاء بما وعدت به من المساهمة بنسبة ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في المساعدة الإنمائية الرسمية.

٦٧- وذكرت حكومة المغرب، فيما يتعلق بالعنوان كاف، أن مشروع المبادئ التوجيهية يجب أن يعزز الملكية المحلية لجهود مكافحة الفقر، وأن يدعو إلى اتخاذ تدابير مناسبة للأوضاع المحلية.

٦٨- واقترحت حكومة السويد، تحت العنوان كاف، أن يُشار بشكل محدد إلى برنامج توفير العمل اللائق الذي أعدته منظمة العمل الدولية، وإلى الاتفاق العالمي للأمم المتحدة، والمبادئ التوجيهية المتعلقة بحقوق الإنسان والأعمال التجارية، التي وضعها جون رودجي، الممثل الخاص للأمين العام، وإلى المبادرات ذات الصلة في إطار قطاع الشركات.

الاستنتاجات التحليلية بشأن القسم

٦٩- طُرحت مسألة الفساد مرة أخرى في هذا القسم، واقترح أن يتم تناولها في فقرة مستقلة^(١٩). وعلاوة على ذلك، اقترح أيضاً وضع استراتيجية واضحة للتنفيذ، تتناول المخصصات المالية، وجمع البيانات، والقواعد المعيارية والرصد^(٢٠). وقد يُركّز بصورة أكثر

(١٩) انظر تقرير إيتان فلنر، الخبير المستقل.

(٢٠) انظر تقرير جنوب أفريقيا وإيتان فلنر.

تحديداً على السياسة النقدية^(٢١) ومرة أخرى على إشراك الجهات الفاعلة غير الحكومية^(٢٢). ومن حيث التوصيات المحددة، اقترح أن تُضاف، ضمن جملة أمور، مسألة السيادة الغذائية^(٢٣)، وفكرة الحد الاجتماعي الأساسي الأدنى^(٢٤).

حاء - فيما يتعلق بالجزء الخامس، القسم ٣: "الالتزامات المحددة القائمة على الحقوق"

سؤالان: "هل قائمة الحقوق المحددة في هذا القسم شاملة بما يكفي (العناوين من لام إلى ثاء) أم ينبغي إدراج حقوق أخرى من حقوق الإنسان في المبادئ التوجيهية؟"

"هل هناك أي جوانب أو مسائل مهمة غير مدرجة في التوصيات المطبوعة بينط ثقبيل المقترحة في إطار كل التزام من الالتزامات المحددة القائمة على الحقوق في هذا القسم من التقرير؟"

التقارير

٧٠- اقترحت حكومة ألبانيا، فيما يتعلق بالعنوان ميم، إدراج الإشارة إلى المسؤولية المشتركة لوسائل الإعلام عن عدم احترام الحياة الخاصة والأسرية، لا سيما عند رسمها لصورة النساء والأطفال. ولاحظت أيضاً، فيما يتعلق بالعنوان راء، ضرورة تسليط الضوء على مشاكل العمالة الريفية وعلى سياسة للحد الأدنى من الأجور.

٧١- وأشارت حكومة الأرجنتين إلى المادة ٢٣ من إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، واقترحت الإشارة إلى حقهم في تقرير المصير وحقوقهم في الأرض وفي الموارد الطبيعية الأخرى.

٧٢- وفيما يتعلق بالعنوان عين، وجهت حكومة كندا الانتباه إلى الجهود التي تبذلها حالياً منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة لوضع المبادئ التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات، وأوصت بأخذ هذه المبادئ في الاعتبار في مشروع المبادئ التوجيهية المطروح. وأشارت أيضاً، فيما يتعلق بالعنوان فاء، إلى ضرورة توضيح الطبيعة المحددة للالتزام بتوفير سبل الحصول على مياه الشرب. وفيما يتعلق بالعنوان قاف، اقترحت الحكومة النظر في إمكانية إيلاء مسألة فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز

(٢١) انظر تقارير إيتان فلنر والشراكة الدولية المعنية بالميزانية، والبرنامج الدولي للتدريب في ميدان حقوق الإنسان.

(٢٢) انظر تقرير حكومي السويد وإكوادور.

(٢٣) انظر تقرير اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في إكوادور.

(٢٤) انظر تقرير حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية.

حيزاً أكبر من الاهتمام في مشروع المبادئ التوجيهية، نظراً إلى الصلة المباشرة لهذا المرض بالفقر المدقع في كثير من البلدان.

٧٣- واقتُرحت حكومة فنلندا أن يُنص على "استئصال" التشرد لا إلى مجرد "الحد منه" في الفقرة ٨٠ تحت العنوان صاد. واقتُرحت أيضاً أن تضاف إشارة، تحت العنوان قاف، إلى المهاجرين، بغض النظر عن وضعهم القانوني، باعتبارهم أصحاب حقوق.

٧٤- وأوصت حكومة جنوب أفريقيا بأن يُدرج، ضمن قائمة الالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان، الحق في تقرير المصير. وشددت أيضاً على أن يُدرج تحت العنوان لام شرط محدد يُلزم بتسجيل المواليد في غضون ٣٠ يوماً.

٧٥- وأوصت حكومة المملكة المتحدة بأن يحدد مشروع المبادئ التوجيهية مصادر الالتزامات المشار إليها، مع التفرقة بين الالتزامات القانونية والالتزامات السياسية.

٧٦- واقتُرحت لجنة أذربيجان الوطنية لحقوق الإنسان إدراج فقرة مستقلة عن الأطفال.

٧٧- وعلقت اللجنة الوطنية الأردنية لحقوق الإنسان بإمكانية إضافة فقرة بشأن حماية البيئة. كما اقتُرحت أن يُدرج، تحت العنوان صاد، الالتزام بدفع تعويض عن الإخلاء القسري. ودعت إلى الإشارة تحت العنوان راء إلى الاسترقاق والاستعباد، وإلى إضافة فئتي الأسرة والأمهات إلى قائمة الفئات الضعيفة تحت العنوان شين.

٧٨- واقتُرحت برنامج الأغذية العالمي أن يشار تحت العنوان سين إلى المبادئ المنظمة لقضاء الأحداث. وأضاف أنه ينبغي الإشارة تحت العنوان عين إلى أهمية آليات الإنذار المبكر كتدبير لتجنب الأزمات الغذائية.

٧٩- وعلقت الحركة الدولية لإغاثة الملهوف - العالم الرابع، فيما يتعلق بالعنوان ميم، بأن من الممكن إدراج إشارة محددة إلى ما يعانيه الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع من تدخل في حياتهم الخاصة وحياتهم الأسرية فيما يتصل بطلب الخدمات والمزايا الاجتماعية والحصول عليها. وفيما يتعلق بالعنوان سين، أوصت الحركة بأن يدعو مشروع المبادئ التوجيهية إلى إمكانية الاحتكام إلى القضاء مجاناً، وإلى الوفاء بحق الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع في الحصول على دفاع قانوني مناسب عند اتهامهم بجرم. وفيما يتعلق بالعنوان راء، علقت الحركة بأن الدعوة إلى وضع "حد أدنى للأجور" غير كافية، حيث لم يقدم العديد من سياسات الحد الأدنى للأجور إلا القليل جداً في سبيل تحقيق حياة كريمة. وعلى ذلك، اقتُرحت الحركة إدراج دعوة لتقديم التعليم الإلزامي مجاناً. وفيما يتعلق بالعنوان فاء، شددت الحركة على أهمية المشاركة في الحياة الثقافية باعتبار ذلك عنصراً حاسماً في تخفيف الفقر.

٨٠- واقتُرحت مركز أوروبا - العالم الثالث إدراج فقرة بشأن الحق في التنمية.

٨١- وعلقت رابطة البابا يوحنا واللجنة الفرعية المعنية باستتصال الفقر بأنه ينبغي أن يتناول هذا القسم عدداً إضافياً من الحقوق الأساسية، لا سيما حرية التعبير، وحرية الدين، والحق في الجنسية.

٨٢- وأوصى معهد ماريا أوسيليا ترينتشي الدولي لأتباع دون بوكسو الساليزيين، تحت العنوان لام، بأن تكون آليات التسجيل مجانية. واقترح أيضاً أن تضاف إلى الفقرة نفسها فئات أخرى ضعيفة بشكل خاص، لا سيما اللاجئون والمهاجرون. واقترح أيضاً إدراج فئات أخرى من الفئات الضعيفة تحت العنوان نون، وهي الشعوب الأصلية، واللاجئون والمهاجرون، والأشخاص الذين يعيشون في أوضاع طوارئ.

٨٣- واقترح التحالف الدولي للمعوقين أن تُدرج، تحت العنوان نون، توصية بضمان عيش الأشخاص ذوو الإعاقة في المجتمع؛ وأن يُشار تحت العنوان سين إلى الأطفال ذوي الإعاقة؛ وتحت الفقرة فاء إلى الأشخاص ذوي الإعاقة.

٨٤- وشدد معهد علم الأخلاق وحقوق الإنسان المتعدد التخصصات على أنه إذا تم اختيار نهج قوائم حقوق الإنسان في هذا القسم، فينبغي أن يشمل جميع حقوق الإنسان.

٨٥- وعلقت المقررة الخاصة المعنية ببيع الأطفال وبغاء الأطفال واستغلال الأطفال في المواد الإباحية أيضاً على جوانب محددة من هذا القسم: ففيما يتعلق بالعنوان نون، أشارت إلى ضرورة تأكيد حق الأطفال في الاستفادة من إجراءات تقديم الشكاوى وسبل الانتصاف الفعالة. وأشارت كذلك إلى ضرورة الدعوة إلى وضع تشريعات تستهدف تحديداً حماية وأمن الأطفال الذين يعيشون في فقر مدقع، وإلى ضرورة التشديد على المسؤولية المشتركة للشركات الخاصة في منع انتهاك حقوق الإنسان المكفولة لهؤلاء الأطفال. ودعت أيضاً إلى أن يُشار إلى الضعف الخاص الذي يتعرض له الأطفال الذين يعيشون في فقر مدقع في حالة الكوارث الطبيعية أو الطوارئ الإنسانية. وفيما يتعلق بالعنوان قاف، دعت المقررة الخاصة إلى أن يُنص على نحو أكثر صراحة على أهمية الحصول على الرعاية الصحية الجيدة، بشكل عام، وعلى الأدوية الوقائية والتنقيف الصحي والرعاية الصحية للحوامل والصحة النفسية، بشكل خاص. وأشارت أيضاً إلى ضرورة الدعوة إلى توفير التأمين الصحي لمن يعيشون في فقر مدقع، لا سيما الأطفال. وفيما يتعلق بالعنوان شين، دعت المقررة الخاصة إلى أن يُنص صراحة على ضرورة إتاحة الخدمات الاجتماعية للأطفال، وكذلك على ضمان استمرار تقديم الدعم لهم من المهدي وحتى الانتهاء من التعليم المدرسي. وفيما يتعلق بالعنوان تاء، أضافت أنه ينبغي الإشارة بصورة أكثر صراحة إلى التعليم قبل المدرسي، وانتظام الفتيات في الدراسة، وجودة المنهج الدراسي.

٨٦- وعلق جيسلاف كيدسيا، عضو اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بأن طلب توفير خدمات معدة خصيصاً للفئات الضعيفة، على النحو الوارد تحت العنوان قاف فيما يتعلق بالحق في الصحة، يمكن تعميمه في جميع أجزاء القسم. ورغم أن أية

استراتيجية هادفة صريحة قد تنطوي على خطر تفاقم الوصمة التي يعاني منها الأشخاص المتأثرون بنوع معين من الاستضعاف، فإنها قد تحسن في الوقت نفسه من الفعالية. وكرر أيضاً أهمية الإشارة إلى إمكانية التفاوض بشأن جميع حقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، اقترح إدراج حقوق النقابات والحماية الخاصة للأسرة في هذا القسم. وأشار، في إطار تعليقات أكثر تحديداً، فيما يتعلق بالعنوان عين، إلى وجود خيار أساسي بين تناول جميع الحقوق الواردة في هذا القسم بشكل منفصل أو بشكل مشترك في فقرة واحدة. فالحق في الغذاء، بوجه خاص، يجب تناوله بمزيد من التفصيل ومن حيث صلته بالعمل الذي تؤديه اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (التعليق العام رقم ١٢). وشدد على الارتباط بين الحق في الغذاء والنهج الأوسع نطاقاً إزاء العدالة الاجتماعية، وأشار إلى التزام الدول الأطراف بالتخفيف من وطأة الجوع (المادة ١١). واقترح أن يُستفاد من مفاهيم كفاية توافر الغذاء واستدامته، على النحو الوارد في التعليق العام، في مشروع المبادئ التوجيهية، وأوصى بأن تتضمن تلك المبادئ الدعوة إلى وضع استراتيجيات وطنية للتخلص من الجوع. ودعا إلى اعتماد معايير مرجعية لإتاحة المراقبة الدقيقة لأداء الدول الأطراف في هذا الصدد. وفيما يتعلق بالعنوان فاء، اقترح السيد كيدسيا أن يشير مشروع المبادئ التوجيهية إلى أن تحمل الدول الأطراف، مسؤولية الوفاء بالحقوق حتى وإن أسندت مهمة توفير المياه والصرف الصحي إلى القطاع الخاص أو إلى جهات خارجية أخرى. وفيما يتعلق بالعنوان صاد، أوصى بأن تكمل المبادئ التوجيهية الضمانات القانونية المذكورة ضد الإخلاء القسري، مع تأكيد الحق في الحصول على تعويض، وحظر الإخلاء دون توفير مأوى بديل، ومشاركة المهنيين بالإخلاء في عملية اتخاذ القرار. واقترح أيضاً تسليط الضوء على فئات ضعيفة محددة، لا سيما الأفراد المشردين والأسر المشردة، ومن يسكنون أماكن غير لائقة ويفتقرون إلى سبل الوصول إلى المرافق الأساسية، ومن يعيشون في مستوطنات "عشوائية"، والمعرضين للإخلاء القسري، وبشكل عام الأشخاص ذوي الدخل المنخفض. وفيما يتعلق بالعنوان راء، اقترح السيد كيدسيا عدداً من الإضافات إلى سبل الحماية المذكورة، وهي آليات التعويض وتقديم المساعدة في حالة فقدان الأسر الفقيرة لعائلها، وحماية الحوامل من فقدان العمل، والحصول على الوظيفة الأولى، وعدم التمييز على أساس الجنس والعمر والإعاقة.

٨٧- واقترحت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، تحت العنوان لام، الإشارة إلى ملتسمي اللجوء وعديمي الجنسية بوصفهم بحاجة خاصة إلى الاعتراف القانوني.

٨٨- واقترحت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في هنغاريا، تحت العنوان نون، قلب ترتيب الأقسام وبأن يبدأ القسم ٣ بالفقرة المتعلقة بالحق في الحياة.

٨٩- وأشارت شبكة المعلومات والعمل بشأن أولوية الغذاء، تحت العنوان عين، إلى أهمية مراعاة العوامل الإنسانية والثقافية في البرامج الغذائية.

٩٠- وأشارت مجدداً حكومة الجزائر ولجنة الحقوقيين الدولية إلى أهمية إدراج الحق في الغذاء تحت العنواين عين وفاء، ودعتنا إلى إيلاء هذا الحق مزيداً من الاهتمام في هذا القسم.

٩١- وأوصت حكومة سويسرا بحذف الإشارة المحددة إلى الحد الأدنى للأجور من الفقرة الواردة تحت العنوان راء.

استنتاجات تحليلية بشأن القسم

٩٢- على وجه الإجمال، سُلط الضوء مجدداً في هذا القسم على أهمية الاعتماد على الآليات أو البرامج التكميلية، لا سيما في سياق الأمم المتحدة^(٢٥). واقترح إضافة عدة مسائل إلى المسائل المدرجة، منها الأطفال^(٢٦) والبيئة^(٢٧)، والحق في الغذاء^(٢٨)، ومسألة الحصول على مياه الشرب الآمنة والصرف الصحي^(٢٩).

رابعاً - الخطوات التالية

٩٣- أثنى بصورة عامة على أن مشروع المبادئ التوجيهية، كما شرحته المقررة الخاصة المعنية بالفقر المدقع وحقوق الإنسان، والمدخلات المستخلصة من المشاورة التي جمعت أصحاب المصلحة، تمثل أساساً جيداً لمشروع نهائي للمبادئ التوجيهية يُتوقع أن يلقى تأييداً واسع النطاق من الدول الأطراف وأصحاب المصلحة الآخرين. وقد أكدت المشاورة أن النهج الذي اتخذته المقررة الخاصة، لا سيما التركيز على الفقر المدقع، بوصفه ينطوي على مجموعة عريضة من الظروف المشتركة في مختلف أشكال الاستضعاف، يحظى بموافقة أصحاب المصلحة ويشكل أساساً واعداً لاستكمال عملية وضع مشروع المبادئ التوجيهية بنجاح في عام ٢٠١٢.

(٢٥) انظر تقرير حكومي الأرجنتين وكندا.

(٢٦) انظر تقرير حكومة ألبانيا ولجنة أذربيجان الوطنية لحقوق الإنسان.

(٢٧) انظر تقرير اللجنة الوطنية الأردنية لحقوق الإنسان.

(٢٨) انظر تقارير كل من حكومة الجزائر، وشبكة المعلومات والعمل بشأن أولوية الغذاء، ولجنة الحقوقيين الدولية، وجيسلاف كيدسيا، عضو اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

(٢٩) انظر تقرير حكومة كندا.